اقتصاد

جلسة ساخنة بين الحكومة والعمال

الحلقي: نعمل بمؤشرات رقمية وليست مزاجية

هاجر الشهر الماضي /١٤٢/ ألف مواطن حملوا معهم القطع الأجنبي

محمود الصالح

أبدى رئيس مجلس الوزراء د. وائل الحلقي تفهماً واضحاً لما طرحه أعضاء مجلس الاتحاد العام للعمال من تساؤلات وهواجس فيما يتعلق بالطبقة العاملة والحياة المعيشية والاقتصاد الوطني وكشف مع عدد من الوزراء ممن حضروا الاجتماع عن الكثير من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف التخفيف من منعكسات هذه الحرب المجرمة التي تتعرض لها البلاد والآثار السلبية للانزياح الديمغرافي للسكان نتيجة نزوح أكثر من ٥ ملايين مواطن سوري وتدني المؤشرات الخدمية والمعيشية وانتشار الفقر والإفرازات التي أدت إلى تدني موارد الدولة، وأعاد تأكيد أن حكومته هي حكومة حرب بكل المقاييس ولديها أولويات ترتبط بالإمكانيات المتوافرة والأولوية هي لدعم صمود القوات المسلحة وعن مشروع عقلنة الدعم أكد أن الحكومة ماضية في هذا المشروع بالرغم مما يوجه له من انتقادات لأن تفاصيله ليست واضحة للجميع ومضمونه تخفيف عجز الموازنة والإنفاق على الدعم الاجتماعي بحيث لا تتأثر الموازنة. وتحدث الحلقي بلغة الأرقام عن أعمال الحكومة حيث تم تخصيص ٩٧٣ ملياراً للدعم الاجتماعي في العام القادم و٧٢٠ ملياراً للرواتب والدعم لا يعني المادي فقط بل هناك دعم عيني ويأخذ قطاع الكهرباء ٤٣٠ مليار ليرة سورية والقطاع التمويني ١٧٠ مليار ليرة والصحي ١٣٢ مليار ليرة والتربية ٢٢٤ مليار ليرة وأكد أنه يجب أن نثق أن الحكومة تعمل لمصلحة الشعب وتعمل وفق مؤشرات رقمية وليس مؤشرات مزاجية وكشف أن حكومته تعمل وفق شعار الدعم الانتقائي وأشار أنه حتى اليوم تم توزيع مازوت التدفئة إلى ١,٨ مليون عائلة سورية. وعن مشروع قانون التشاركية الذي حظي باهتمام كبير خلال جلسات المجلس أكد رئيس الحكومة أننا بحاجة ماسة إلى هذا القانون من أجل تحسين واردات الدولة لنتمكن من القيام بالمشاريع الخدمية المطلوبة، وتساءل أين المشكلة في مشاركة القطاع الخاص إذا كان سيوفر موارد للموازنة وتعود أصول هذه المشاريع للدولة.

وبين أن الحكومة يكلفها استيراد القمح ٨٠ ليرة للكيلو وتشتريه من الفلاحين بكلفة تصل إلى المطاحن بـ١٢٤ ليرة سورية. ودافع عن سياسة مصرف سورية المركزي لأنها تعبر عن سياسة الحكومة مجتمعة وكشف أنه خلال الشهر الماضي هاجر من داخل البلاد نحو ١٤٣ ألف مواطن وحملوا معهم القطع الأجنبي ووعد بحل مشكلة مياه الشرب في دمشق خلال يومين وأعطى قراراً لمحافظة دير الزور لشراء المازوت بسعر ١٢٠٠ ليرة للتر الواحد. وحول تثبيت العقود أكد أن الموضوع لم يلغ وإنما هناك دراسة لمعرفة الأعباء المالية لهذه العملية.

وزير المالية إسماعيل إسماعيل دافع عن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للحبوب بالنسبة لصفقة استيراد القمح بالرغم من عدم تابعية المؤسسة لوزارته.

واستهجن الحضور هذا الدفاع غير المبرر عن مدير عام الحبوب وسجله الوظيفي. ووعد بتحويل اقتطاعات العمال في إدلب وأكد أنه لا يوجد ازدواج ضريبي في سورية.

وأكد أن دعم الجيش هو الأولوية للحكومة ورد عليه رئيس الاتحاد العام للعمال أننا نعطي الأولوية للجيش ولا يجوز أن نفاضل بين الجيش والعامل. وما نريد أن نعطيه للعامل من توفير صفقات الفساد التي تجري ومنها وفرت في مؤسسة واحدة مليون يورو.

مؤكداً أنه حتى الآن ما تزال مكونات السلل الغذائية هي عبارة عن منتجات تركية.

وزير العمل خلف العبد الله قال: هناك ٢٢٠ مليار ليرة ديون تأمينات على مؤسسات الدولة ولا يوجد مانع من إشراك عمال المخابز الاحتياطية في التأمينات ولا يوجد تأخير في صرف أي معاش تقاعدي وسيتم إعادة العمل في الفرع الأصلي للتأمينات بحمص مع بداية العام.

وزير الصناعة كمال طعمة قال: لامست طروحاتكم جوهر العمل الصناعي، وتوزيع الأسمدة يحتاج لإجراءات معينة لأنه يخشى من قيام الإرهابيين باستغلاله لأعمالهم التخريبية. وأقر بخفض العمالة ٢٠ ألف عامل في الصناعة وهم عمال المصانع المتهدمة وأن كلفة رواتب وزارة الصناعة ٢٥ مليار ليرة، والشركة الحديثة تحتاج ٣٠ ملياراً لإعادتها للعمل وتم اعتبار ٧٠٠ عامل من إدلب بحكم المستقيل بسبب عدم التحاقهم بأعمالهم، وتم رفع سعر الإسمنت إلى ٢٥ ألف ليرة للطن، وتم نقل القطن من الرقة بكلفة تسعة آلاف للطن ومن الحسكة بـ١٧٥ ألف ليرة واستيراد السكر يتم بسعر ١٧٠ ليرة وبالنسبة لملحق عقد فرعون في إسمنت طرطوس أجرته الإدارة نفسها.

وزير التجارة الداخلية جمال شاهين قال: لا توجد نية لإلغاء القسائم التموينية وتم تمديد القسيمة ٧٩ إلى آذار القادم وحول إقالة مدير تموين حمص أكد أنه ليس لأسباب فساد وطلب أن يتم البحث في أسباب عدم تفعيل الدائرة الصحية في حمص منذ أربع سنوات والتي تؤدي لعرقلة العمل.

وزير الكهرباء عماد خميس قال: يعاني قطاع الكهرباء بشكل كبير وكانت طاقتنا ٩٥٠٠ ميغا وحاجتنا اليوم ٦١٥٠ ميغا ولكن لا نستطيع أن نوفر سوى ١٨٠٠ ميغا تعطى الأولوية للمؤسسات الصناعية ويعطي ١٢٠٠ ميغا للاستهلاك المنزلي، وبين أن تسديد رواتب كهرباء الرقة مرهون بتقديم تعهد من لجنة معرفة عنهم تكفلهم وسوف تسدد الرواتب كاملة.

مياه دمشق ستحل خلال يومين

وزير المالية يدافع باستماتة عن مدير الحبوب والقادري حالات فساد تشوب صفقة شراء القمح

المداخلات: على الحكومة معالجة الوضع المعيشي

وزراء الكهرباء والصناعة والعمل.. هذه الإمكانات المتوافرة

وبالنسبة لدفع المواطن قيمة التفريعات جاء بسبب قلة واردات الوزارة وعدم قدرتها على تحمل خسائر متتالية.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري، تحدث عن كل هموم العمال بشكل خاص والهموم الوطنية بشكل عام بمنتهى الشفافية التي أثارت البعض من الوزراء وهذا ما حدا بأعضاء المجلس إلى تأكيد طروحات رئيس الاتحاد العام والتمسك بها وبشكل خاص موضوع الفساد وتثبيت العمال وقضايا ذات شأن نقابي وبين القادري أن عدد العمال الذين يستحقون التثبيت هم ٤٧٠٠ عامل ولن يترتب على ذلك أي عبء على الحكومة جراء هذا العمل.

واستطاع رئيس الاتحاد العام للعمال أن يوظف كل الطروحات التي قدمت لمصلحة الطبقة العاملة وللمواطنين بشكل عام من خلال تصويب الكثير منها وتوزيعها على الوزراء وكذلك أعطى معظم الوقت للمداخلات التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة.

عمر حورية قال: يوجد في شركة أسمدة حمص مخزون في العراء ولم تنتج الشركة خلال العام الحالي بسبب عدم وجود الغاز وخاصة لليوريا وتساءل عن سبب إيقاف تصدير الأسمدة وكشف أن عمالنا يعملون في ظروف غير صحية وهناك تسرب ٢٠ ألف عامل وأن مؤسسة التبغ حققت ربحاً قدره ١٧ مليار ليرة والإسمنت ٣ مليارات ليرة وباقي مؤسسات الصناعة خاسرة. وطلب إجراء حساب لراتب العامل في سورية ومقارنته مع الدول المجاورة. واستغرب وجود هيئة منافسة ومنع احتكار في هذه الظروف في وقت يصرح مديرها العام أنه لا يوجد في سورية احتكار وارتفاع الأسعار نتيجة أسعار الصرف والظروف الأمنية وأكد أن موضوع عقلنة الدعم الذي تصدع الحكومة رأس المواطن به غير واضح وغير مفهوم.

رئيس اتحاد عمال دمشق حسام إبراهيم قال: أصبحت الأزمة وسيلة تبرير لكثير من الأخطاء وملجأ للفاسدين وفي غياب إجراءات محاربة الفساد رصدنا شبهات على حالة فساد ووجهنا كتاباً بذلك ولم يتم تشكيل اللجنة منذ خمسة أشهر.

حيدر حسن قال: كلما نطلب مسألة تقول الحكومة إنها في أزمة إلى متى هذا الوضع وهناك آلاف العمال تم رميهم في الشارع ومن المسؤول عن ذلك؟ في الحسكة ١٦٥٠ عاملاً لا ندري أين ذهبوا.

برهان عبد الوهاب قال: يعاني قطاع المخابز كثيراً بالنسبة للتثبيت والطبابة وهناك ظلم في تقدير قيمة السكن العمالي من ١٤ ألفاً عام ٢٠١٢ إلى ٤٥ ألفاً للمتر عام ٢٠١٥.

ويجب الابتعاد عن طرح قانون التشاركية الآن لأنه سيؤدي إلى ضياع القطاع العام.

نزار العلي قال: أصبح الاقتصاد السوري حقل تجارب وكل يوم تخرج الحكومة بمشروع، اليوم التشاركية وغداً لا ندري ماذا تفعل لا يجوز التصرف في القطاع العام لأنه ملك الشعب، وعلى الحكومة أن تعالج الوضع المعيشي السيئ جداً وهناك أيد عميلة تتحكم في الأسواق.

إبراهيم عبيدو قال: نريد أن تهتم الحكومة بالإنتاج الزراعي لأنه الوحيد الذي يحافظ على قوتنا وعلى حرية قرارنا الوطني. وأشار إلى وجود بعد حقيقي بين الإدارات والعمال ومواقع العمل. وطالب بصرف رواتب عمال الصوامع والاهتمام بعمال المخابز.

وكان رئيس الاتحاد العام للعمال جمال القادري قد رد على وزير المالية عندما دافع عن مدير عام الحبوب متسائلاً ألا يوجد رجل في سورية يمكن أن يتولى هذه المهمة حتى نأتي بهذا الشخص؟ وكشف أن هناك حالات فساد تشوب موضوع صفقة شراء القمح وكذلك تعيين المدير العام. وكان ممثل العمال في المؤسسة العامة للحبوب كشف أن يوم أمس كان موعد فض العروض لشراء ٢٠٠ ألف طن من القمح في وقت أشار رئيس مجلس الوزراء أنه منذ ثلاث سنوات يتم تصوير جميع المناقصات من خلال ثلاث كميرات وبشكل موثق وأنه يريد أن يقدم من يتحدث عن الفساد الوثائق المطلوبة ولن يتم التغطية على أي فاسد مهما كانت مرتبته.

تكلفة الكغ دقيق تصل إلى ١٣٠ ل.س

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن ضبط أكثر من ٥٠ طناً من مادة الدقيق التمويني المهرب خلال الشهرين الأخيرين مبيناً أن معظمها تم تهريبه من الأفران والمخابز الخاصة من خلال عدم استهلاك جميع الكميات المخصصة من الدقيق للمخبز وتهريبها خارج المخبز وبيعها في السوق السوداء موضحاً أن عمليات الضبط تمت من خلال تسيير دوريات سرية وفي أوقات مختلفة على تلك المخابز ومن دون الإعلام المسبق عن وجهات هذه الدوريات وأوقات حركتها إضافة إلى تعاون بعض المواطنين أو العاملين في بعض الأفران.

وبالعودة إلى الكمية المضبوطة بين المدير أن هذه الكمية باتت تشكل وفراً يومياً من مادة الدقيق لتصبح كلفته ٦ ملايين ليرة على الدولة حيث تكلفة الكغ من مادة الدقيق بحدود ١٣٠ ليرة ويتم الرقم على ٣٦٥ يوماً كامل أيام السنة حيث تصبح قيمة الوفر ٢,٣ مليار ليرة.

وعن إجراءات الوزارة بحق المخابز المخالفة بين أن هناك العديد من الإجراءات حسب قانون التموين الجديد يتم تطبيقها بحق المخالفين إضافة إلى عدد من الإجراءات الإدارية وأهمها العمل على تخفيض الكميات المخصصة للمخبز بشكل لا يضر باحتياجات المواطنين الذين يستفيدون منها من هذا المخبز أو من الممكن إحالة الكمية المخفضة التي تم سحبها من مخصصات هذا المخبز إلى مخبز آخر مجاور أو قريب باستطاعته ترميم النقص الحاصل في المخبز المخالف ومنعاً لحدوث اختناقات أو حالات ازدحام من أبناء وأهالي الحي أمام منفذ المخبز.

كما أضاف أن هناك آلية تم اقتراحها لضبط توزيع مادة الخبز تتضمن وجود سجل لدى المخبز يدون فيه بشكل يومي الكميات المسلمة من الخبز واسم صاحب الرخصة واسم السائق الذي ينقلها والمنطقة المخصصة لها تدقق من دوريات حماية المستهلك ومصدق من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وضرورة إبلاغ المخابز عن أي انقطاع من أي شخص لم يعد يستجر مخصصاته ليتم إلغاء ترخيصه إضافة إلى عدم إعطاء الكميات إلا لأصحاب الموافقات حصراً منعاً للمتاجرة بالمادة.

خلاف بيّن المصرف المركزي وجهاز الرقابة المالية.. والحسم عند الحلقي

المركزي: جهاز الرقابة المالية مقصر في أدائه

الجهاز: المركزي لم يعالج ملاحظاتنا.. والمدقق الخارجي يتأثر بالمصلحة

محمد راكان مصطفى

تحول الاختلاف في وجهات النظر حول مقترح استعانة المصارف بمدقق حسابات خارجي إلى خلاف بين مصرف سورية المركزي والجهاز المركزي للرقابة المالية، قد صل إلى طاولة رئيس الحكومة، مؤخراً، عبر مجموعة مذكرات لكلا الطرفين تستعرض كل واحدة رأيها بالحجج والبراهين.

مصدر في رئاسة الحكومة كشف لـ«الوطن» عن توجيه الجهاز المركزي للرقابة المالية مذكرة إلى رئيس الحكومة توضح أن بعض الفقرات في الدراسة القانونية والفنية المقدمة من مصرف سورية المركزي حول الجهة المختصة بممارسة الرقابة المالية على المصارف العامة وعلى المصرف المركزي وفق ما هو معمول به علمياً، والتي تتعلق بعمل المؤسسات.

وأشار الجهاز إلى مخالفة كل من المصرف التجاري والمصرف الصناعي لأحكام مراسيم إحداثهما، بعدم تعيين مدقق خارجي، علماً بأن المادة المتعلقة بالمدقق الخارجي في المادة ١٨ بمرسوم إحداث المصرف الصناعي والمادة ١٦ بمرسوم إحداث المصرف التجاري تنص بأنه على المصرف التعاقد مع مدقق حسابات مستقل أو أكثر من ضمن قائمة معتمدة من مجلس النقد والتسليف، ويقر من مجلس الإدارة ويوافق عليه وزير المالية وتحدد تعويضاته بقرار منه.

وبيّن الكتاب أنه على اعتبار أن المادة ربطت تعيين المدقق الخارجي بموافقة وزير المالية، فقد بيّنت المراسلات الخاصة بهذا الموضوع لدى المصارف العامة في القطر عدم الموافقة من وزير المالية لعدم الحاجة، إضافة إلى ارتفاع التكاليف.

علماً بأن مديري المصارف العامة أكدوا في مقترحاتهم اعتبار الجهاز المركزي للرقابة المالية بمثابة مدقق خارجي على أساس أن المصارف العامة ملك للدولة وأن الجهاز المركزي للرقابة المالية هو الجهة المعنية بتدقيق حسابات المصارف، كما أن تقرير المدقق الخارجي بالنسبة للشركات الخاصة يقدم للهيئة العامة التي تعتبر ممثلة للمالكين لهذه الشركة للتصديق على البيانات المالية.

المركزي يدافع عن المدقق الخارجي

فنياً، بيّنت دراسة حاكم مصرف سورية المركزي المقدمة لرئيس الحكومة أن عملية التدقيق التي يجريها الجهاز المركزي للرقابة المالية لا تعتبر بديلاً من عملية التدقيق المطلوب تنفيذها في المصارف من مدقق الحسابات الخارجي، وأن وظيفة التدقيق الخارجي هدفها تقديم رأي فني محايد، ذي مصداقية وعدالة وشفافية للبيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى متابعة وتقييم أنظمة الضبط الداخلي والأمور التي تؤثر على استمرارية المصرف ورفع تقارير عن ذلك للسلطة الرقابية.

«إطفاء» الحسابات يغطي على أخطاء المصرف

الجهاز يرد على المركزي

جهاز الرقابة المالية رد على ذلك بأنه لا يمكن الركون إلى حيادية ومصداقية المدقق الخارجي، على اعتبار أن الموضوعية واستقلالية القرار تتأثر بالمصالح المادية التي تربط المدقق الخارجي بالمصرف المتعاقد معه، على حين استند الجهاز بالنسبة لموضوع البيانات المالية التي يقدمها المدقق الخارجي ولا يقدمها الجهاز الى كتاب مدير المصرف التجاري السوري وإلى مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي، الذي نقل بموجبه قرار مجلس إدارة المصرف التجاري بعدم اعتماد مدقق حسابات خارجي أو أكثر للمصرف والاكتفاء بتدقيق الجهاز المركزي للرقابة المالية نظراً لشمول مهام الجهاز بالنسبة لمؤسسات القطاع العام مع مهام المدقق الخارجي وإنه بموجب المادة ٤ الفقرة ط من المرسوم التشريعي رقم ٦٤ من قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية لعام ٢٠٠٣، فإن الجهاز يقوم بمراجعة الميزانيات الختامية لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادية للتعرف إلى حقيقة المركز المالي وفقاً لمبادئ المحاسبة السليمة، وإبداء الملاحظات بشأن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق القوانين والأنظمة، إضافة إلى مراقبة الكفاية والأداء والتحقق من أن استخدام الموارد المالية تم بأعلى درجة من الكفاية، وأنه تم توضيح ذلك من خلال التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية لعام ٢٠١٥ حيث تم اعتماد مجموعة من المعايير لقياس أداء المصارف من أهمها قانون النقد الأساسي رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢ والقانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالشركات والمؤسسات العامة والمرسوم ٤١٩ لعام ٢٠١٠ المتضمن النظام المحاسبي للمصارف الذي ينسجم مع المعايير الدولية، وإعداد الموازنة العامة للمصرف بخصوص النفقات الجارية والاستثمارية، إضافة إلى جميع القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بخصوص إعداد القوائم المالية وغيرها من القرارات والمراسيم والقوانين.

كما استعرض رد الجهاز الموجه إلى رئاسة الحكومة مقارنة بين العمل الذي يقوم بها المدقق الخارجي ومع ما يقوم به مدققو الجهاز مع مؤسسات القطاع العام معتبراً أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يمارس العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي بما ينسجم مع معايير تدقيق الدولة، مع أشارته إلى أن كل الفقرات والمواد من المرسوم ١٤ لعام ٢٠٠٣ سمحت لمفتش الجهاز بمتابعة نفس المهام التي يقوم بها المدقق الخارجي بما ينسجم مع معايير التدقيق في الدولة كما أنه تم تطبيق ذات المعايير التي يتبعها المحاسب الخارجي في التقرير الصادر عن الجهاز لعام ٢٠١٥.

كما أن المادة الرابعة من المرسوم المذكور حددت اختصاصات الجهاز وكذلك المادة ٢٨ التي حددت المخالفة المالية التي تستوجب التحقيق والمساءلة والمادة ٣٠ من جهة اعداد تقرير خاص بالحسابات والميزانية الختامية للمؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي.

تهم متبادلة

اتهم حاكم مصرف سورية المركزي الجهاز المركزي للرقابة المالية -في كتابه لرئيس الحكومة- بالقصور الحاد الذي تم لحظه في أداء المهام المحددة في قانون الجهاز، كما أنه يوجد تأخير كبير في تأشير البيانات المالية للمصارف العامة من قبل الجهاز، ما يعد أمراً خطيراً في ظل الظروف الراهنة، إذ يؤدي إلى ضعف فعالية العملية الرقابية المصرفية، ما يستدعي المتابعة المستمرة والحثيثة للوضع المالي لدى القطاع المصرفي مؤيداً ما ذهب إليه بجداول تبين تأريخ آخر تأشيرة للبيانات المالية للمصارف العامة.

جهاز الرقابة المالية رد على اتهامات الحاكم بعدم دقة التواريخ الواردة في الجدول، موضحاً أن الجهاز المركزي لا يؤشر البيانات المالية وإنما يصدق على حسابات المصارف العامة الختامية وقوائمها المالية بعد تدقيقها أصولاً، بحيث تم إصدار قرار قبول وأن السبب وراء التأخير بإصدار قرارات قبول المصارف العامة وخاصة المصرف المركزي يعود إلى أن الجهاز يعد سنوياً تقارير تدقيقية لجميع المصارف العامة تتضمن الملاحظات المشاهدات، ويتابع مع المصرف ردوده على هذه الملاحظات وما تمت معالجته واستدراكه أصولاً، وفي حال وجود ملاحظات غير معالجة تؤثر في المركز المالي وصحة الأرقام الواردة بالقوائم المالية يتعذر على الجهاز إصدار قرار أو كتاب للمصرف لحين المعالجة والتسوية أصولاً.

وقد أشار الجهاز في رده إلى وجود مبالغ معلقة لدى المصرف المركزي لحسابات المراسلين في الخارج لغاية تاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤، وبالإضافة إلى وجود معلقات برسم القبض والدفع.

وأنه في سبيل إصدار قرارات قبول المصارف يتم العمل بمستوى عالٍ وتنسيق وتعاون مع إدارة المصارف بشكل جدي من قبل الجهاز، على حين أن مصرف سورية المركزي لم يقم بمعالجة الملاحظات المسجلة على الدورات المالية منذ عام ١٩٧٤ حتى تاريخه وهذا السبب وراء تأخير إصدار قرارات القبول رغم المتابعة من قبل الجهاز وتشكيل العديد من اللجان لمعالجة المؤونات والمعلقات في حساب المصرف، والتي تمت معالجة جزء منها بانتظار معالجة جميع المبالغ.

وأنه إذا ما تم إطفاء تلك الحسابات، فسوف تترتب خسائر كبيرة وتخفي أخطاء كان قد وقع بها العاملون بالمصرف في معاجلة الكثير منها بسبب عدم الاستقلال المالي والمحاسبي لفروع المصرف بالمحافظات، وكذلك إهمال الإدارات المتعاقبة للمصرف لمعالجة هذه الأخطاء والتي قد تكون مقصودة، مع المطالبة بإجراء المطلوب من المصرف وتفعيل دور اللجان المشكلة لمعالجة هذه المبالغ الموقوفة والمعلقة أصولاً.

في الختام، نستغرب كل هذا الأخذ والرد بين المركزي وجهاز الرقابة المالية، دون أن نخفي تساؤلنا عن احتمال وجود مستفيد من التشبث بفكرة المدقق الخارجي والتهميش النسبي لدور جهاز الرقابة المالية.

١٨٠٠ منشأة قيد الإنتاج في المدن الصناعية

نظام استثمار خاص للطاقة الكهربائية ضمن المدن قريباً

علي محمود سليمان

بلغ عدد المنشآت الصناعية قيد الإنتاج الفعلي في المدن الصناعية الرئيسية الثلاث في الشيخ نجار وعدرا وحسياء ١٨٠٠ منشأة صناعية منذ بداية عام ٢٠١٥ وحتى الشهر الحالي كانون الأول، في حين بلغ عدد المنشآت الصناعية قيد البناء ٢٦١٤ منشئة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير عام المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أن هذه الأرقام هي شبه نهائية للتقرير السنوي لعام ٢٠١٥ والتي ستصدر قريباً، موضحاً أن جميع مؤشرات عمل المدن الصناعية الثلاثة إيجابية، ومتوقعاً أن يصبح عدد المنشآت الصناعية المنتجة فعلياً في العام القادم ٢٠١٦ نحو ٣ آلاف منشأة صناعية بعد أن يصبح نحو ٥٠٪ من المنشآت قيد البناء، منتجة فعلياً، أي نحو ١٢٠٠ منشأة صناعية اقتربت أعمال البناء والتجهيز فيها من الانتهاء. وأشار الحسن إلى أن المدن الصناعية حققت ٨٠ ألف فرصة عمل خلال العام ٢٠١٥، وعدد المقاسم التي أمنتها المدن هو ١٨٩٥٢ مقسماً، والمخصص منها ٨٤٨٠ مقسماً بنسبة تخصيص بحدود ٤٥٪.

وفي سياق آخر أشار مدير المدن الصناعية أنه تم تشكيل لجنة من وزارة الكهرباء ليتم وضع نظام استثمار للطاقة الكهربائية في المدن الصناعية، برئاسة مدير عام المدن الصناعية ومديري المدن الصناعية ومديري شركات الكهرباء ومديرية الاستثمار، موضحاً أن المدن الصناعية كانت تقوم بتأمين جميع الالتزامات للبنية للتحتية من محطات ومراكز تحويل وخطوط نقل وإعطائها لوزارة الكهرباء لاستثمارها، وكانت الوزارة تقوم بتطبيق أنظمة الاستثمار العامة على المدن على الرغم أن ملكية هذه التجهيزات تعود للمدن الصناعية، وهنا كانت نقطة الخلاف التي تم التوافق عليها، حيث ستعمل اللجنة المشكلة على وضع نظام خاص لاستثمار الطاقة الكهربائية ضمن المدن الصناعية مختلف عن النظام العام المعمول به بوزارة الكهرباء وستبدأ اللجنة قريباً عملها لوضع النظام.

ولفت الحسن إلى أن عام ٢٠١٥ شهد تقديم العديد من التسهيلات للمستثمرين من أهمها المرسوم التشريعي ٢٢ الذي تم بموجبه زيادة عدد المستثمرين بمجالس المدن الصناعية وعدل أنظمة الاستثمار للمدن، بما يتناسب مع الظروف التي يمر بها البلد حالياً حيث تم تخفيض قيمة الدفعة الأولى من الأقساط من ٣٣٪ إلى ١٥٪ وزيادة عدد الأقساط نصف السنوية من ٥ أقساط لتصبح بين ١٠ و٢٠ قسطاً سنوياً.

وأضاف الحسن: تم مؤخراً تمديد البلاغ رقم ٩ الخاص بضوابط وتعليمات ترخيص المنشآت الصناعية لمدة عام كامل تقريباً خلال ٢٠١٦، كما تم إصدار المرسوم ٣٧ الذي أضاف ٣ بألف من قيمة جميع المستوردات تخصص لإعادة تأهيل وحماية المدن والمناطق الصناعية، ما يساهم في إمكانية التعاقد مع شركات أمنية خاصة لحماية المنشآت الصناعية وإعادة تأهيل ما هو متضرر منها.

وأكد الحسن أنه في العام القادم سيتم استكمال إعادة تأهيل البنى التحتية التي تعرضت للتخريب وتعبيد الطرق وشبكات المياه والكهرباء واستكمال الخطط الموضوعة لزيادة الاستثمار.